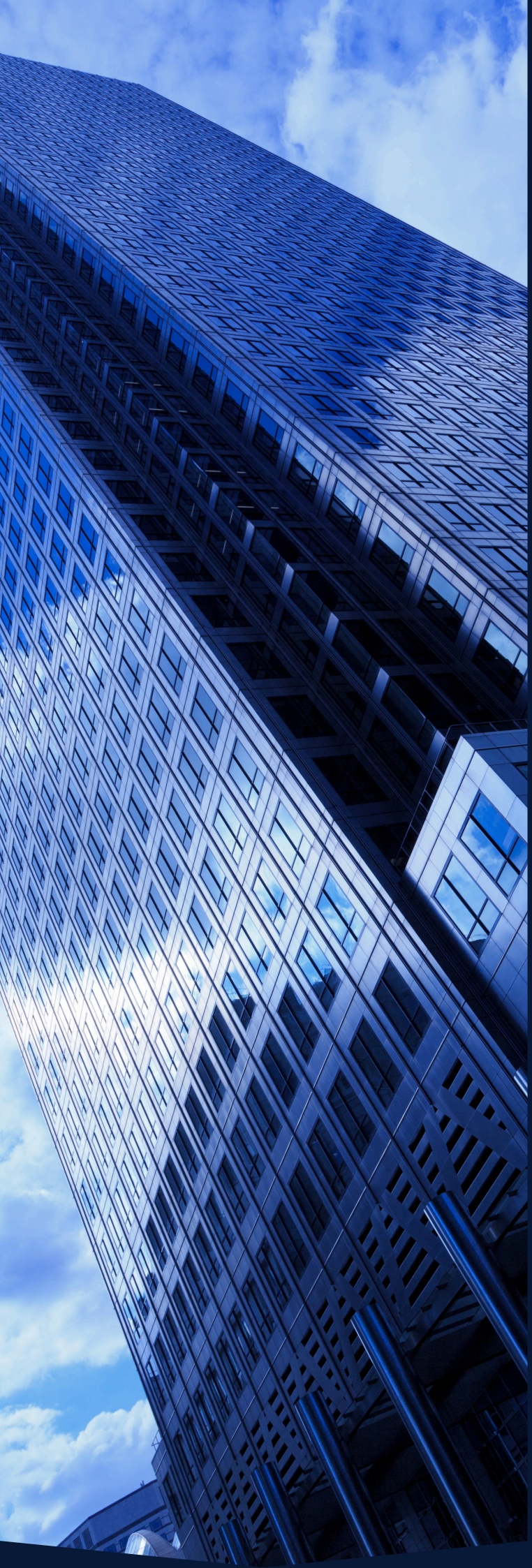

مبادئ حوكمة الشركات

الجزء الاول

السقعان SAQAAN LAW FIRM

www.saqaanlawfirm.com

المحتويات

- مفهوم الحوكمة
- الغاية من حوكمة الشركات
- أهداف الحوكمة
- مبادئ واسس حوكمة الشركات
- مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات
- تأثير حوكمة الشركات على جذب الاستثمار

مفهوم الحوكمة :

هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة.

وتركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة، كما انها تساعد علي وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات لقياس الأداء ومحاسبة المسئولين ومشاركة الجمهور في عمليه الإدارة والتقييم وتحقق حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

الغاية من حوكمة الشركات :

تتمثل الغاية من الحوكمة فيما يلى :

- وقف المخاطر والتهديدات لمصالح المساهمين والمستثمرين.
- وقف الخسائر والتزوير والفساد من إساءة استخدام السلطة في الشركات.
- الترابط والتكامل والتوازن في العلاقات بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.والمتعاملين، لما يحقق مصالحهم بطريقة وأسلوب وممارسة أخلاقية قيمة.
- توفر أنظمة وإجراءات رقابية تربط ما بين تحديد الإستراتيجية والأهداف والتنفيذ والصلاحيات والمسئوليات والمساءلة بين كافة الإدارات والدوائر والأقسام في الشركة.
- استحداث نظم التوازن والسيطرة لأمور التعويضات والمكافآت للإدارة العليا بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة والقيمة الأخلاقية .

اهداف الحوكمة

ومن الجدير بالذكر ان من اهم اهداف الحوكمة هو العمل على مساءلة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صورة ، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة بين المتعاملين مع الشركات .

وتمثل حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للدول النامية نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

ومن ثم يتعين للتحكم في تلك المخاطر أن يقوم المساهمون باختيار الأشخاص المناسبين في مجلس الإدارة ومتابعة أدائهم متابعة دقيقة ومساءلتهم، كما يتعين على مجلس الإدارة من جهته اختيار وتعيين الأشخاص المناسبين في المناصب التنفيذية العليا ومتابعة أدائهم متابعة دقيقة ومساءلتهم، ويمكن أن يؤدى تساهل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة فى المتابعة والمساءلة إلى السلوك غير القويم، والحصول على منافع شخصية على حساب المساهمين.

وعليه فالهدف الأساسي من نظام حوكمة الشركات: هو توعية المستثمرين بمثل هذه المخاطر وتذكيرهم بها باستمرار واقتراح إجراءات يمكن من خلالها توعية المستثمرين بالمخاطر المذكورة أعلاه وتمكينهم من تطبيق الإجراءات المقترحة في هذا النظام بفاعلية أكبر وابتكار إجراءات من عندهم.

مبادئ واسس حوكمة الشركات :

كما سبق واوضحنا فالحوكمة هي القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، بينما يمكن إعتبار هذه القواعد مكملة للنصوص الواردة في شأن الشركات في القوانين المختلفة واللوائح التنفيذية والقرارات الأخرى الصادرة تطبيقاً لهما.

ومبادئ حوكمة الشركات لا تمثل نصوصاً قانونية، ولا يوجد إلزام قانوني بها، وإنما هي تنظيم وبيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير والأساليب العالمية التي تحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة، لذلك فإن هذه القواعد تم صياغتها بما يؤكد طبيعتها الإرشادية، وبما يؤدي إلى شرح أحكامها شرحاً وافياً من دون التقيد بأسلوب الصياغة التشريعية الذي ينهض على الإختصار وتناول الأحكام العامة.

مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات:

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطارا تفصيليا لكي تستوفي الشركات شروط الحوكمة، ويتم تطبيقها وفق خمسة معايير توصلت إليها وتتمثل في :

١- **حفظ حقوق كل المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٢- **المعاملة العادلة لحملة الأسهم:** وتعني المساواة في التعامل بين كل المساهمين، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٣- **دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة :** ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء وتشمل الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح وتشمل التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

٤-**الإفصاح والشفافية:** ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة، ويتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير

٥- **مسئوليات مجلس الإدارة:** وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسئولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم.

تأثير حوكمة الشركات علي جذب الاستثمار :

إن النظام القانوني لحوكمة الشركات لا يقتصر على تشريعات الشركات التي تنظم الصيغة القانونية لتأسيس وإدارة وعمل الشركات، وإنما تضمن توفير البيئة القانونية المستقرة والجاذبة للإستثمار ورأس المال، وذلك عن طريق نفاذها إلى بقية القوانين الإقتصادية، لاسيما قوانين الإستثمار والأسواق المالية والإفلاس ، هذا وقد أصبحت حوكمة الشركات تشكل ركناً أساسياً في القرار الإستثماري المباشر أو غير المباشر.

من خلال ما يلي :

- تضمن الحوكمة إدارة الشركات بشكل يحقق عدم تعرض أموال المستثمرين فيها لإحتيال وسوء الإدارة من خلال الهيكلية القانونية التي تدار بها الشركات.
- تعتمد الحوكمة على أسلوب الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين في جميع مراحل العمل الإستثماري لإحاطتهم علماً بأسلوب إدارة ورقابة استثمار أموالهم، الأمر الذي يمنع بفاعلية حدوث الأزمات أو الإنهيارات المالية، ويعطي المستثمرين صلاحية الرقابة على أموالهم.
- تساهم حوكمة الشركات في خلق بيئة أعمال مستقرة، من خلال تعاملها وبمستوي واحد مع القوانين الإقتصادية المختلفة والمتعلقة بالحفاظ على الملكية وتنفيذ العقود والرقابة عليها وتطبيق الإجراءات الخاصة بإشهار الإفلاس.

و ختاماً نود أن نشير إلى أن دور " الحوكمة " لا يقتصر على وضع القواعد والقوانين ومراقبة تنفيذها، لكن يمتد ليشمل أيضاً توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من السلطة الرقابية والقطاع الخاص والفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور.

ويعد تبني مفهوم حوكمة الشركات، أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه الشركات المساهمة، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي. وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم في تلك الشركات وحقوق الآخرين من أصحاب المصلحة، والمسئوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات وتعزيز مستوي انسجام المعالجات المحاسبية المطلوبة مع المعايير المحاسبية الدولية.

SAQAAN LAW FIRM

أسقعان

للمحاماة والاستشارات القانونية

www.saqaanlawfirm.com

info@saqaanlawfirm.com

+20 35709994 +201119655116